الإجابة النموذجية لامتحان مقياس الحريات العامة **السنة الثالثة ليسانس – قانون عام**

❖ **إجابة الموضوع الأول:**

1. **تحديد المقصود بالذاتية القانونية من منظور الحريات العامة:** يجب أن تشير الإجابة إلى أن المقصود بالذاتية القانونية من منظور الحريات العامة يشمل ما يلي:

أ. استقلالية الإرادة والقدرة على التصرف المعترف بهما قانونا للفرد. **(1 ن)**
ب. التعبير عن الذاتية القانونية لا يحظر إلا استثناء وعلى أساس قانوني. **(1 ن)**

2. **تقييم مدى إمكانية تقييد القانون للتمتع بالذاتية القانونية:** ينبغي أن تشير الإجابة إلى ما يلي:

يمكن للقانون أن يقيد التمتع بهذه الذاتية، فالحريات العامة نسبية وليست مطلقة وهناك ضرورة لتدخل المشرع لتأطير ممارستها وفق ضوابط محددة ككفالة النظام العام، ضمان المصلحة العامة، وصيانة حقوق وحريات الآخرين **(2 ن)**. كل هذه الضوابط تستوجب بالضرورة وضع المشرع لقيود على ممارسة الحريات العامة (في حدود ما يسمح به الدستور) **(2 ن)**.

3. **تحديد إيجابيات وسلبيات النظام القانوني الذي يعد الأقل كفالة للذاتية القانونية:**

أ. يجب أن تشير الإجابة إلى أن النظام الأقل كفالة للذاتية القانونية وبالتالي الأكثر تضييقا على التمتع بها هو **النظام الوقائي** (نظام الرقابة السابقة أو نظام الترخيص المسبق). **(1 ن)**

ب. يجب أن تحدد الإجابة الإيجابيات والسلبيات التالية (وفقا لما تم تدريسه):

أولا- الإيجابيات:

أ. يمكن هذا النظام من تفادي الإخلال بالنظام العام بصورة مسبقة بما يمنحه من سلطة رقابة قبلية للإدارة التي لها أن تمنع وقوع التصرفات المخالفة للقانون والتي من شأنها أن تتسبب في مثل هذا الإخلال من خلال عدم منح ترخيص بممارستها (وهو ما يفسر تسميته بالنظام الوقائي). **(2 ن)**

ب. يوفر هذا النظام ضمانا هاما للحريات العامة في مواجهة السلطة التنفيذية من خلال إخضاعه لمسألة تأطير ممارسة هذه الحريات للسلطة التشريعية بصفة حصرية. كما يبقي هذا النظام قرارات الإدارة وتصرفاتها تحت رقابة القاضي الإداري (وهو ضمان هام للحريات العامة). **(1 ن)**

ثانيا- السلبيات:

أ. يعد هذا النظام الأكثر تضييقا على ممارسة الحريات العامة إذ يخضع ممارسة بعضها إلى ترخيص مسبق تمنحه الإدارة مانعا بذلك وقوع التصرفات بصورة مسبقة فلا ترتب آثارها. بمعنى أن التقييد هو الأصل والحرية هي الاستثناء في ظل هذا النظام. **(2 ن)**

ب. يمنح هذا النظام للإدارة سلطة تقديرية واسعة في الترخيص من عدمه بممارسة حرية معينة. وقد تبرر الإدارة في الكثير من الأحيان عدم الترخيص بمسألة حفظ النظام العام لوحدها وهو ما قد يشكل تهديدا لممارسة بعض الحريات، خاصة في حالة تعسف الإدارة في ممارسة صلاحياتها. **(2 ن)**

4. **تحديد فئة الحريات العامة التي تعد الأكثر إبرازا للذاتية القانونية:** يجب أن تشير الإجابة إلى ما يلي:

أ- فئة الحريات العامة الأكثر إبرازا للذاتية القانونية هي: فئة **الحريات السلبية** (وفقا لما تم تدريسه). **(2 ن)**

ب- **التعليل:** ينبغي أن يشير التعليل إلى ما يلي:

الحريات السلبية تعكس بشكل مباشر قدرة الفرد على التمتع بحرياته دون تدخل من السلطة العامة أو الغير، مما يجعلها الأكثر إبرازا للذاتية القانونية **(2 ن)**. فهي تركز على "الامتناع عن التدخل"، وهو المبدأ الأساسي الذي يضمن استقلالية الفرد وحمايته من أي انتهاكات خارجية. **(2 ن)**

❖ **إجابة الموضوع الثاني:**

1. **العبارة الأولى:** إن وصف الحريات بالعامة لا يعني وجود حريات يمكن وصفها بالخاصة من الناحية القانونية.
- **الإجابة:** عبارة **صحيحة**. **(2 ن)**

2. **العبارة الثانية**: مفهوم الحريات العامة يشكل انفصالا واضحا ونهائيا عن مفهوم الحريات المطلقة.
- **الإجابة:** عبارة **صحيحة**. **(2 ن)**

3. **العبارة الثالثة:** المفهوم الحديث للحريات العامة يتجاهل تماما فكرة المطالبة بالحقوق مركزا على الامتناع عن التدخل.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:

المفهوم الحديث للحريات العامة يركز على "حقوق المطالبة" (الحريات الإيجابية) والتي تكفل للأفراد القدرة على مطالبة السلطة العامة بأداءات معينة **(1 ن)**، بمعنى أنها ترتب التزاما إيجابيا يقع الوفاء به على عاتق هذه السلطة وهذا خلافا لما يقتضيه واجب الامتناع عن التدخل (الحريات السلبية) **(1 ن)**.

4. **العبارة الرابعة:** نظام الإخطار المسبق لا يمنح الإدارة أي سلطة تقديرية لمنع ممارسة الحريات بشكل مسبق.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:

رغم أن نظام الإخطار المسبق أقل تقييدا من نظام الترخيص المسبق، إلا أنه يمنح الإدارة سلطة تقديرية ولو محدودة لمنع ممارسة الحريات مسبقا في حالات محددة قانونا **(1 ن)**، خاصةً عند وجود تهديد وشيك للنظام العام. فالإدارة تبقى تملك حق الاعتراض ولو في أطر ضيقة يحددها القانون **(1 ن)**.

5. **العبارة الخامسة:** واجب السلطة العامة حيال الحريات السلبية يتمثل دائما في الامتناع الكامل عن أي شكل من أشكال التدخل.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:

رغم أن الأصل في الحريات السلبية هو امتناع السلطة عن التدخل، إلا أن هذا الامتناع ليس مطلقا **(1 ن)**، فتدخلها ضروري لتنظيم ممارستها وتحديد ظروفها وكذا لضمان التوازن بين الحرية والمصلحة العامة (كفالة النظام العام وصيانة حقوق الآخرين مثلا) **(1 ن)**.

6. **العبارة السادسة:** الحريات الفردية تعبر عن قدرة قانونية أقل تميزا مقارنة بالحريات الجماعية.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:
إن كلا من الحرية الفردية والحرية الجماعية يعبران عن نفس القدرة المعترف بها قانونا للفرد: استقلالية الإرادة وحرية التصرف (الذاتية القانونية) **(1 ن)**، فالاختلاف بينهما لا يكمن في الاعتراف بهذه القدرة للفرد من عدمه بل في طريقة ممارسة كل منهما فالأولى تمارس بأسلوب فردي في حين تمارس الثانية بأسلوب جماعي **(1 ن)**.

7. **العبارة السابعة:** متى صنفت الحرية ضمن فئة الحريات الفردية فإنها تقصى من التصنيف ضمن فئة الحريات الجماعية.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:
يمكن للحرية الواحدة أن تندرج ضمن الفئتين معا حسب سياق ممارستها، بمعنى أن الحرية الفردية لا تقصي الحرية الجماعية والعكس صحيح أيضا **(1 ن)**، فعديد الحريات يمكن الجمع في ممارستها بين أسلوبين: فردي وجماعي (كحرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية) **(1 ن)**.

8. **العبارة الثامنة:** يمكن تصنيف الحريات العامة إلى مستويات مختلفة بناء على درجة النص القانوني الذي يعترف بها.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:
بالرغم من ذهاب جانب من الفقه إلى تأييد هذا الرأي إلا أنه منتقد بشدة فجميع الحريات العامة (أي الحريات المعترف بها قانونا) تنتمي إلى مجال القانون **(1 ن)**، وعليه لا يعقل أن تغلب حريات على أخرى بسبب قيمة النص القانوني الذي يعترف بها، فكافة الحريات العامة لها نفس القيمة القانونية **(1 ن)**.

9. **العبارة التاسعة:** تعد الحريات السلبية الأكثر انسجاما مع التطورات الحديثة لمفهوم الحريات العامة.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:
إن الحريات الإيجابية تعد الأكثر توافقا مع المفهوم الحديث للحريات العامة، إذ يبرز فيها عنصر المطالبة بالحقوق **(1 ن)**، وهو ما يتوافق مع هذا المفهوم الذي يرتكز على ما يعرف بحقوق المطالبة والتي تكفل للأفراد القدرة على مطالبة السلطة العامة بالقيام بأداءات معينة، بمعنى أنها ترتب التزاما إيجابيا يقع الوفاء به على عاتق هذه السلطة، وهذا خلافاً للحريات السلبية **(1 ن)**.

10. **العبارة العاشرة:** انفصال الحريات العامة عن بعضها البعض يضمن حماية كل حرية على حدة دون تأثير على غيرها.
- **الإجابة:** عبارة **خاطئة**.
- **التعليل:** يجب أن يكون التعليل كالتالي:
لا يمكن فصل الحريات العامة عن بعضها البعض فهي تشكل كلا متكاملا ومترابطا، حيث أن ممارسة حرية معينة تنطلق في الغالب من ممارسة حريات أخرى وقد يتفرع عنها ممارسة حريات أخرى كذلك كما انتهاك حرية معينة على يؤثر على ممارسة حريات أخرى **(1 ن)**. وعليه فإن حماية الحريات العامة تشكل كتلة واحدة **(1 ن)**.